Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

# تقييم كفاءة أداء المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك للمدة (٢٠١٣-٢٠٢١)
# في ظل خصخصة القطاع الكهربائي في إقليم كوردستان – العراق

م.م. داريفان صدقي حجى
Darivan.haji@uod.ac

أ.م.د. ريبر فتاح محمد
Reber.fettah@uod.ac

قسم الاقتصاد- كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة دهوك

## پوخته:

تعتبر الخصخصة احدى الاساليب التي تستخدم من اجل تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات سواء أكانت هذه الاجراءات تتعلق في تقليص حجم الانفاق الحكومي ثم تقليص العجز في الموازنة العامة او في ميزان مدفوعات ، وتعتبر الخصخصة في تقديم الخدمات العامة من المواضيع الحديثة وذات جدل كبير، فالتجارب الناجحة في خصخصة الخدمات العامة في البلدان المتقدمة وضعف اداء القطاع الحكومي في تقديم مثل هذه الخدمات في البلدان النامية تبرر اهمية الموضوع و ضرورة الخصخصة في هذه القطاعات و ما كانت لحكومة اقليم كوردستان ان تتبنى عملية التحول ضمن برامج سمي بP.P.P ( public – private partnership) برامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص، تحت توصيات برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، وتحاول هذه الدراسة التركيز على توجه حكومة اقليم كوردستان لخصخصة كثير من مشاريعها العامة وخاصة ما يتعلق بالقطاع الكهرباء من خلال تقييم كفاءة الاداء للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك في السنوات الماضية مع الوقوف على برامج مشاركة القطاع الخاص في هذا القطاع عند التطبيق في حال تطبيق نظام (Pre-Paid) الدفع المقدم . و تهدف الدراسة الى تقييم كفاءة الاداء في المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك حيث تناولت الدراسة اداء قطاع الكهرباء في المحافظة كسلسلة زمنية من عام (٢٠١٣-٢٠٢١) و استخدام معايير متعددة لتقييم الاداء. و قد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج التي تؤكد صحة فرضية الدراسة بضرورة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة وعلى ضوئها تم تقديم مقترحات تساند توجهات حكومة اقليم كوردستان في عملية الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية : الخصخصة ، برنامج ( P.P.P)، القطاع الكهربائي، تقييم اداء

Recieved: 25/6/2024
Accepted: 15/8/2024



E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة

تميزت بداية القرن العشرين في المجال الاقتصادي باقبال متزايد لمعظم البلدان على الانفتاح والاعتماد على اليات السوق كطريقة لتسيير اقتصادها و تنظيم ورسم الخطط والسياسات التي تحقق اهدافها. حيث برزت الخصخصة كاتجاه لمواجهة المتغيرات و التحديات العالمية في جميع البلدان، و اعتبروا تطبيق عملية الخصخصة أي وجود قطاع الخاص احد دعائم اقتصاد الدولة ،من خلال تحويل دور الحكومة من التمويل و الاشراف الكامل الى التنظيم و المراقبة . ومن هنا اصبحت مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية من الطرق الجديدة للنهوض والتنمية الشاملة، وبما تحمله من حلول لمشاكل قد تنقل هذه البلدان من حال الى حال افضل بشرط ان يتم استخدامها بشكل ملائم وفاعل وكفوء.

حكومة اقليم كوردستان التي حاولت في السنوات الاخيرة تبنى برامج الاصلاح الاقتصادي تحاول جاهدة اتخاذ خطوات فعلية في عملية الخصخصة و مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وفي قطاع الكهربائي تعاني الجكومة في تقديم الخدمات وتوفير الطاقة الكهربائية المستمرة اذا اتخذت الحكومة خطوات عملية في اصلاحه و كان من اولوياتها ويحاول البحث دراسة هذا القطاع من حيث الاداء واليات تقديم هذه الخدمة في المستقبل بشكل افضل .

أهمية البحث:- تكمن اهمية البحث في محاولات الحكومة ضمن برامجها للإصلاح الاقتصادي الى خصخصة الخدمات العامة او القطاع العام و بالتالي فان تقييم كفاءة أداء قطاع الكهرباء في محافظة دهوك و سبل مشاركة القطاع الخاص تساهم في تفعيل عملية الخصخصة.

## مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود تقديرات عن كفاءة اداء القطاع الكهربائي في الاقليم في تحويل المدخلات الى مخرجات ، وعليه يمكن اظهار مشكلة البحث في التساؤل التالي (هل القطاع الكهربائي في محافظة دهوك يحق فاءة اداء بالاعتماد على بعض المعايير الاقتصادية ،وماهي فرص التحسين في الاداء والبدائل الممكنة ضمن مشاركة القطاع الخاص)؟.

## أهداف البحث:

يهدف البحث الى ما يلي:-

١- بيان واقع تقديم خدمة توفير الطاقة الكهربائية في محافظة دهوك .

٢- تقديم البدائل الممكنة في سبيل تحسينها في المستقبل على ضوء استراتيجيات حكومة الاقليم في الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص.

٣- العمل على تبني وتوسيع عملية الخصخصة في تقديم خدمات المشاريع العامة وتهيئة البيئة المناسبة لهذه العملية بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال والاستفادة من خبرات ومبادئ صندوق النقد والبنك الدوليين.

## فرضية البحث:

تم بناء البحث على فرضيتين اساسيتين:

١ ضعف كفاءة الاداء للقطاع الكهربائي في محافظة دهوك بناء على معيير كفاءة الاداء المستخدمة من منظور تقييم اقتصادي /مالي.

٢- امكانية تحسين الاداء الاقتصادي والمالي بالاعتماد على مشاركة القطاع الخاص ضمن برامج الخصخصة في حال تطبيق نظام (Pre-Paid) الدفع المقدم .

## منهجية البحث :

تم الإعتماد في كتابة هذا البحث على منهج التحليل الوصفي للبيانات المأخوذة من المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك مع اجراء التحليل المالي بالاعتماد على بعض المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي والمالي في المشاريع الخدمية. بإستخدام ادوات تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي المالي ( معيار العائد الكلفة ، معيار القيمة المضافة الصافية ، انتاجية العمل ).

## نطاق البحث:

مكانياً:- تم اجراء البحث على القطاع الكهربائي في محافظة دهوك ( المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك)/ إقليم كوردستان- العراق.

زمانياً :- المدة (٢٠١٣-٢٠٢١).

## هيكلية البحث:-

تناول البحث جانبين اساسيين، الجانب النظري حيث يتكون الجانب النظري للبحث من مفهوم عملية الخصخصة و معوقات عملية الخصخصة و اهداف الخصخصة و بعض التجارب الدولية لهذه العملية و تطبيق هذه العملية في اقليم كردستان العراق ، اما الجانب العملي فيتكون من عرض و تبويب البيانات المستحصلة و الايرادات المتحققة عن القطاع الكهربائي في محافظة دهوك في المديرية العامة للكهرباء في دهوك و تحليل هذه البيانات بناء على معظم معايير تقييم كفاءة الاداء .

## أولاً- الإطار النظري للبحث

١- مفهوم عملية الخصخصة :

تعد عملية الخصخصة احد مكونات برامج اصلاح الاقتصادي التي تم وضعها من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و أن عملية الخصخصة ليست عملية سهلة ولا يمكن إنجازها في وقت قصير ، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو التطور الإداري ، فهي عملية معقدة وذات أبعاد وآثار سياسية و اقتصادية واجتماعية، ويجب أن تؤخذ الظروف والمتغيرات البيئية الوطنية بعين الاعتبار عند رسم استراتيجية الخصخصة، وإعداد برامجها التنفيذي. والخصخصة هي الترجمة العربية لمصطلح (Privatization) وهي من المصطلحات الحديثة، ظهرت أولا في بريطانيا في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن ما اكسب

الخصخصة أهميتها هو البرنامج الشامل الذي نفذته حكومة المحافظين في بريطانيا بزعامة (ماركريت تاتشر ) وحزب الجمهوريين في الولايات المتحدة ١٩٨٠.( الكناني،٢٠٠٧،١١).

تعددت مفهوم الخصخصة بين من ينظر اليها كمنهج اقتصادي كلي يقوم بتحويل النظام الاقتصادي من تصنيف الى آخر، و بين من ينظر اليها كمنهج اقتصادي جزئي يتعلق بتغيير جزء معين من الهيكل الاقتصادي، فالخصخصة بالمفهوم الضيق تعتبر استراتيجية تحويل عدد من القطاعات الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية من القطاع العام الى القطاع الخاص، اما مفهومها الواسع فإنها تعنى عملية فرض القيود على دور القطاع العام و ذلك لزيادة دور القطاع الخاص .(نوري،ب س، ٥٨٦)

كما عرف عملية الخصخصة بأنها رفع القيود المتعلقة بكفاءة القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحويله الى قطاع الخاص ، أي بمعنى فتح المجال امام القطاع الخاص من أجل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي المستدام. (السالم،٤٦،بدون سنة) .و تعرف ايضا بانها عملية التخلص من الاقتصاد الاشتراكي باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص في العالم وذلك في نظير التحول نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الحديث اي انها رغبة في التحرر الاقتصادي. و يرى الباحثون ان الخصخصة هي عملية التحول من القطاع العام في إدارة وتوجيه عوامل الإنتاج، إلى القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة، في جميع المجالات و القطاعات التي تقودها الدولة، أي تفعيل دور قوة السوق، و تقليص دور الدولة في الاداء و زيادة الاعتماد على قطاع الخاص . (الدوري و الشمري،٢٠٠٧،٣)

٢- المعوقات التي تواجه تطبيق عملية الخصخصة :

هناك عدد من المعوقات و الصعوبات التي تواجه تطبيق عملية الخصخصة و اهمها ما يلي: (البقية و الشريف،٢٠٢١،١٤٦)،(على الله،ب س،١٧)، (الجبوري،٢٠٢١،٥٠٩)

- نقص المعلومات الصحيحة و الشاملة لدراسة اي نشاط قبل الخصخصة في الدول النامية، و كذلك صعوبة الحصول على المعلومات المتوفرة، اضافة الى انها غير كافية و تفتقد التحديث و التنظيم مما يؤدي الى اعاقة عملية الخصخصة.

- التكاليف المالية الكبيرة المترتبة على عملية الخصخصة ، فانها تحتاج الى تكاليف ادارية و تكاليف اشراف و تكاليف اعادة الهيكل المالي و تكلفة الاصلاح و الاحلال و صيانة الاصول و خدمات استشارية من الخبراء، لذلك على الحكومة ان تقوم بتوفير السيولة اللازمة لتلبية هذه المتطلبات.

- عملية الخصخصة هي عملية صعبة و معقدة تحتاج الى مدة زمنية لإعدادها كذلك تحتاج الى حكومة تؤمن بمبدأ الخصخصة و الاقتناع بأهمية هذه العملية وتهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقبول عملية التحول .

- تفاقم ظاهرة البطالة و بشكل خاص البطالة المقنعة التي يعاني منها مجتمعات الدول النامية، حيث إن تطبيق عملية الخصخصة يراه البعض التخلي عن عدد كبير من الموظفين والعاملين في القطاع العام وبالتالي انتشار البطالة .

- اختلاف طبيعة هيكل الاقتصادي و التمويلي بين الدول النامية و المتقدمة، ففي الدول المتقدمة يتم عملية التحويل من القطاع العام الى الخاص بهيكل مفتوح للتجارة نسبيا وفقا لنظام قانوني جيد، الى جانب وجود

سوق للمنافسة دون فرض القيود الشديدة على الاسعار او مدخلات الانتاج، بينما في الدول النامية هناك قوانين ذات قيود شديدة تؤدي الى ظهور المشاكل في النشاط و العمل ، و بالتالي فان هذا الاختلاف سيؤدي الى خلق المعوقات لنجاح عملية الخصخصة.

- عدم الاستقرار السياسي للدولة تعد من ابرز معوقات عملية الخصخصة ، بما في ذلك الانقلابات السياسية و كذلك ضعف الارادة السياسية للدولة بخصوص تطبيق عملية الخصخصة.

- عدم وجود اطار قانوني خاص بالخصخصة ، حيث إن الخصخصة ليست ظاهرة سياسية او اقتصادية أو اجتماعية فقط، وانما هي ظاهرة قانونية بصورة أساسية، فالمتطلبات القانونية و التنظيمية لها تأثير على المستفيدين وعلى القائمين بنقل الملكية العامة، لابد من توفير الاجراءات و القواعد القانونية اللازمة و المتعلقة الخصخصة من اجل حماية الاطراف الداخلة في هذه العملية .

٣- اهداف عملية الخصخصة :

لعملية الخصخصة اهداف عديدة و اهمها ما يلي : (الدوري و الشمري ،٢٠٠٧،٨)، (صابر،٢٠١١،٤٤٤).

- التوجه نحو اقتصاد السوق و تحقيق المنافسة الكاملة و زيادة الكفاءة التشغيلية للمشاريع التي يتم تحويلها من القطاع العام الى القطاع الخاص.

- خفض العجز المالي :من الأهداف الهامة خفض العجز في الموازنة العامة للدولة، وهذا ما يتحقق من خلال خصخصة الشركات الدولة ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة إالايرادات العامة، وكذلك إن بيع الشركات المملوكة للدولة يقلل من الاعانات و بالتالي يؤدي الى تقليل النفقات .

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي و تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة مع عدم اهمال دور القطاع العام .

- تشجع المشاركة في مشاريع جديدة سواء أكانت داخلية او خارجية للاستفادة من الخبرات و التمويل و التقنيات التسويقية و الادارية .

٤- تجارب الخصخصة في بعض الدول :

ا- الخصخصة في مصر :

كانت الحكومة المصرية تهدف الى توسيع قاعدة القطاع الخاص وذلك بموجب نظام يحقق السرعة واتساق التنفيذ والشفافية وقد اتبعت الحكومة المصرية اسلوب المركزية في وضع السياسات للبرنامج والقواعد والاشراف على التنفيذ حيث نص القرار على ان يكون التنفيذ لامركزيا، ويمكن تفويض مسؤولية الشركات القابضة والشركات التابعة والتي قد تستعين في اثناء التنفيذ بالمؤسسات المالية و الاستشارية من ذوي الخبرة كما يجب على الجهة المشرفة على تنفيذ البرنامج ان تسعى الى توسيع قاعدة الملكية الخاصة. حيث كان في مصر القطاع العام يسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاعات عديدة في اقتصاد الدولة حين كان يمثل ٧٠٪ من الاستثمارات و ٨٠٪ من التجارة الخارجية لمصر و ٩٠٪ من القطاع المصرفي و قطاع التأمين و ٦٠٪ من القطاع الصناعي وفي عام ١٩٩٠صدر قانون قطاع الاعمال العام المرقم (٢٠٣) حيث يتم بموجبه تحويل بعض شركات

القطاع العام يحل محل قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، حيث ان في هذا القانون تتوحد فيها جميع قوانين الشركات ليصبح قانونا واحدا و كان الهدف الرئيسي لهذا القانون رفع مستوى كفاءة شركات قطاع الاعمال العام، و تطبيق سياسية الخصخصة كليا او جزئيا بهدف تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في رؤوس الاموال للشركات القابضة . (الدوري و الشمري،٣٥،٢٠٠٧).

ب- الخصخصة في الامارات :

ان السياسة الاقتصادية العامة للدولة تنطلق من مبدأ الرفاهية المعيشية للمواطن من خلال الاستخدام الامثل للموارد المالية و الاقتصادية، و تتضمن سياسة الاقتصاد الكلية الهادفة لتحقيق معدلات نمو عالية على المستوى الكلي و المستوى الجزئي مجموعة من السياسات العامة القطاعية التي تبني سياسة الاقتصاد الحر و سياسة تنويع مصادر الدخل، ومن اهم تلك السياسات تطبيق سياسة الخصخصة ، حيث ان هذه السياسة تسهل عملية توظيف مدخرات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بدلا من توجيهها الى الخارج و ذلك من خلال اتاحة الفرص لصغار المستثمرين المواطنين للاستثمار في المشروعات الصناعية و الخدمية في الدولة حيث يزيد مشاركتهم في عملية التنمية للدولة .

تجري عملية الخصخصة في الامارات من خلال تخصيص المشاريع على مراحل تختلف مدتها من مشروع لآخر وذلك وفقا لمميزاتها الاقتصادية، حيث تم تخصيص عدد من المشاريع الصناعية الناجحة و التابعة للمؤسسة العامة للصناعة، وكذلك تم تخصيص قطاع الكهرباء و الماء في امارة ابوظبي وهناك خطط لتخصيص هذا القطاع في الامارات الشمالية، و تحاول دولة الامارات ان تقلل من مساهمتها في المشاريع الانمائية الكبيرة لتشجيع قطاع الخاص على الاستثمار فيها مثل شركة ابوظبي لبناء السفن و شركة الخزنة للتأمين و شركة اعمار العقارية و ذلك من اجل تحقيق الاهداف العامة لسياسة الخصخصة .( عميرة،١٤،٢٠٠٢)

.

ت- الخصخصة في روسيا:

مرت روسيا بمراحل عديدة في تطبيق سياسة الخصخصة في مطلع تسعينيات من القرن العشرين شهدت الاصلاحات الروسية تعقيدا مهما وهو انهيار سلطة الحكومة الروسية ، و من اهم هذه مراحل ما يلي : (١٩٩٢,٤٧,SACHS)

**المرحلة الاولى :** الخصخصة على أساس القسيمة (١٩٩٥-١٩٩٦): في عام ١٩٩٢الى عام ١٩٩٤ تم عملية خصخصة المؤسسات من خلال طريقتين و هما : الخصخصة على أساس القسيمة والخصخصة الصغيرة .

الخصخصة الصغيرة : تنطبق في المنشآت ذات الحجم الصغير ، كان من المسموح بيعهم للقطاع الخاص بشكل مباشر ، أو عن طريق المناقصات.

الخصخصة على اساس القسيمة : تنطبق في الشركات الكبيرة و المتوسطة حيث يتم تحويل هذه الشركات الى شركات مساهمة مفتوحة ومن ثم بيعها بالاسهم و يتم تحديد الحد الادنى للرأس المال التأسيسي عن طريق المزاد العلني حيث يشكل هذا الحد٢٩٪ من الرأس المال التأسيسي للشركة .

**المرحلة الثانية :** من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ ، حيث سيطرت الحكومة على الشركات التي تم خصخصتها رسميًا في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع النفط والطيران ومعدات توليد الطاقة وبناء الآلات والتمويل.

**المرحلة الثالثة :** في عام ٢٠١٠ اعتمدت الحكومة الروسية خطة خصخصة تستمر على مدار ثلاث سنوات بهدف جمع حوالى (٣٥ مليار دولار أمريكي) من خلال خفض وبيع أسهم حكومية في أصول ربحية مثل شركات النفط والمصارف.

**المرحلة الرابعة :** في أكتوبر ٢٠١٠ ، وافقت الحكومة الروسية على خطة لخصخصة مجموعة واسعة من ممتلكات الدولة من الطاقة إلى الزراعة والبنوك إلى النقل.

٥- شروط البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في عملية الخصخصة: ( البدوي ،١٤٩،٢٠١٨)

عندما تلجا اي دولة الى البنك الدولي من اجل حل مشاكلها الاقتصادية ، فان البنك الدولي يشترط ان توافق هذه الدول اولا علي ما يراه صندوق النقد الدولي حتي يمكن البنك ان يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج اليها . وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك الدولي والصندوق النقد الدولي ، للتعامل مع الدول النامية، حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي ، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ، ان برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي يتضمن ثلاثة محاور رئيسية و هي : ( تحرير الاسعار ، حرية التجارة والتحول نحو التصدير ، خصخصة القطاع العام ).

لقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة و كما يأتي : (البدوي،١٤٩،٢٠١٨)

- في بداية الامر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة ، والاعتماد علي آليات السوق ، والتخلص من الاحتكار الحكومي ، وذلك من خلال إدارة المشروعات العامة وفقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص ، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات .
- تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العام الى القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة .
- التصفية وبيع أصول المشروع اذا كان المشروع فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه
- السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة
- السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم ، والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات .
- التحول الي الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها الى القطاع الخاص

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاه عملية الخصخصة الي ما يسمي ب(توافق واشنطن) الذي تم صياغته في عام ١٩٨٩ بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الامريكية وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق على أي اقتصاد و في أي مدة تاريخية بهدف التواصل الى تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدول و تحرير السوق ،وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي منظم و موحد. و تتمثل أهم المبادئ الرئيسية ل(توافق واشنطن) فيما يلي : (عميرة ،١٤،٢٠٠٢)

- من الضروري في كل بلد مدين البدء في اصلاح المالية العامة وفق معيارين :

- تخفيض العبء الضريبي على الدخول لتحفيز رجال الاعمال على الاستثمار.
- توسيع القاعدة الضريبية اي الغاء الاعفاءات الضريبية عن الافراد الأقل دخلا وذلك من اجل زيادة الحصيلة الضريبية .
- تحرير السوق المالي .
- المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية .
- تصفية القطاع العام
- تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الكمركية .
- تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة علي التصدير .
- الحد من عجز الموازنة العامة للدولة والغاء الدعم و المنح للشركات من اجل تخفيض الاسعار.

٦- برامج مشاركة القطاع الخاص والعام (Public-Private Partnership (P.P.P في حكومة اقليم كوردستان - العراق :

تعددت تعاريف حول مفهوم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص حيت تعرف بانها اوجه العديدة من التفاعل و التعاون الخاصة بتوظيف امكانياتها المادية و البشرية و الادارية و التنظيمية و التكنولوجية على اساس من المشاركة، و الالتزام بالاهداف و حرية الاختيار و المسؤولية المشتركة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة و تحقيق وضع تنافسي افضل (المياحي و الشيخلي ،٢٠١٨،١٧)

كما عرفها صندوق النقد الدولي بانها الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم اصول و خدمات تتعلق بالبنية التحتية للحكومة و تنشأ الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص من خلال عقود الامتياز و عقود التأجير التشغيلي التي تستخدم في مشاريع البنية التحتية مثل المواصلات ( كالطرق و الجسور) و اماكن الاقامة (كالمستشفيات و السجون ) .(عبدالسلام ،٢٠٢٠،٧)

و بموجب خارطة الاصلاح الاقتصادي لحكومة اقليم كردستان عام ٢٠١٦ تشير الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص الى الترتيب التعاقدي بين هيئة تعاقدية حكومية و القطاع الخاص لتوفير الاصول العامة و البنى التحتية او الخدمات العامة، و قد تم تحديد نمط الشراكة بين القطاعين كأولوية لتلبية متطلبات البنى التحتية المتزايدة ، حيث يحدد هذا الاطار في حكومة اقليم كوردستان - العراق ما يلي:

- سياسة الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، اي الاساس المنطقي للحكومة المتابعة لهذه المشاريع.
- الاطار القانوني للوائح و القوانين التي تدعم الشراكة بين القطاعين.
- نهج الادارة المالية العامة – مراقبة و رصد الالتزامات المالية المتعلقة بهذه الشراكة .
- العمليات و المسؤوليات المؤسساتية – خطوات تنفيذ الشراكة بين القطاعين.

حيث يتضمن الاطار انشاء وحدة الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص التي ستكون داخل وزارة التخطيط، و ستعمل هذه الوحدة كمركز لخبرة الشراكة بين القطاعين للوزارات و الوكالات الاخرى .(الاستثمار اخاص للبنى التحتية في اقليم كوردستان - العراق ،٢٠٢١).

## ثانيا:- الإطار العملي للبحث:

بعد تعريف الخصخصة كمفهوم و اداة للاصلاح الاقتصادي والوقوف على المعوقات التي تواجه هذه العملية و الاهداف التي يمكن ان تتحقق من الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة والاشارة الى بعض التجارب التي حققت نجاحا نسبيا ضمن عملية التحول، واهم شروط صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا المجال، وتعريف برامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص في اقليم كوردستان - العراق، نحاول في هذا الجانب من البحث عرض و تبويب البيانات المستحصلة عن قطاع الكهرباء في محافظة دهوك المؤخوذة من قاعدة البيانات في المديرية العامة للكهرباء في دهوك عن التكاليف التشغيلية للمديرية كما في الجدول (١) و والايرادات المتحققة والمستحصلة فعليا كما في الجدول (٢) وعدد الوحدات الكهربائية المستهلكة وتكاليف شراء الطاقة الكهربائية من شركات القطاع الخاص كوحدات منتجة للطاقة، يتم تحليل هذه البيانات ومن ثم يتم تطبيق معايير تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي والمالي على هذا القطاع.

جدول (١)

التكاليف التشغيلية للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك للمدة (٢٠١٣-٢٠٢١) بالدينار

| السنوات (١) | الرواتب (٢) | العقود (٣) | المصروفات (٤) | النفقات الفعلية (٥) | الموازنة التخمينية (٦) | فرق بين الموازنة التخمينية و الفعلية (٧) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ١٦٣٤٠٢١٣٤٦٤ | ٢٧٩٦٦٤٧٠٥٠ | ١٠٧٩٣١٢٩٢٧٤ | ٢٩٩٢٩٩٨٩٧٨٨ | ٣٠١٣٤٠٠٠٠٠٠ | - ٢٠٤٠١٠٢١٢ |
| ٢٠١٤ | ١٧١٨٦٣٩٦٩٠٠ | ٣٦٣٨٣٨٨٧٥٠ | ١١٠٤١٠٢٦٥٦٤ | ٢٨٥٩١٢٦٢٣٣٩ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | ٢٨٦٧٢٦٢٣٣٩ |
| ٢٠١٥ | ١٧٥٤٠٥٢١١٥٠ | ٣٢٥٥٤١٦٧٠٠ | ١٠٤٣١٢١٤٥٢٨ | ٣١٢٢٧١٥٢٣٧٨ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | ٥٥٠٣١٥٢٣٧٨ |
| ٢٠١٦ | ٢٠٢٢١٤٣٨٢٠٨ | ٣٥٥٥٦٥٥٠٢١ | ١٤٨٥٩٦٦٢٥٩ | ٢٥٢٦٣٠٥٩٤٨٨ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | -٤٦٠٩٤٠٥١٢ |
| ٢٠١٧ | ١٨٤٦٧٩٩٧٩٨٣ | ٣٥١٦٤٨٧٩٢٦ | ٦٠١٣٣٢٨٠٥٤ | ٢٧٩٩٧٨١٣٩٦٣ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | ٢٢٧٣٨١٣٩٦٣ |
| ٢٠١٨ | ١٩٥٥٠٣٩١٠٥٠ | ٣٤٩٩٧١٣١٠٠ | ٢٦٢٤٤٢٣٢٥٠ | ٢٥٦٧٤٥٣٦٤٠٠ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | -٤٩٤٦٣٦٠٠ |
| ٢٠١٩ | ١٩٥٣٥٧٥٦٤٠٠ | ٣٦١٢٨٤٢٢٠٠ | ٣٨٩٧٢١٤١٠٠ | ٢٧٠٤٥٨١٢٧٠٠ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | ١٣٢١٨١٢٧٠٠ |
| ٢٠٢٠ | ١٨٥٥٠٥٦٠٣٨٠ | ٣٥٠٠٧٦٠٧٠٠ | ٦٤٧٦٢٥٢١٧٠ | ٢٨٥٢٧٥٧٣٢٥٠ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | -٢٨٠٣٥٧٢٩٥٠ |
| ٢٠٢١ | ١٧٠٩٦٥١١٨٥٠ | ٣٣٩٥٠٨٠٠٥٠ | ٩٤٦٠٦٧٠٧٩١ | ٢٩٩٥٢٢٦٢٦٩١ | ٢٥٧٢٤٠٠٠٠٠٠ | ٤٢٢٨٢٦٢٦٩١ |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك

الجدول رقم (١) يمثل التكاليف التشغيلية للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٢١) حيث يتكون من الرواتب و العقود و المصروفات و التي تشكل النفقات الفعلية و نلاحظ من الجدول ان النفقات الفعلية لا تتساوى مع الموازنة التخمينية للمديرية و يعود السبب الى ان الموازنات خلال مدة الدراسة لم تعتمد من قبل وزارة المالية بسبب عدم الاستقرار المالي في حكومة الاقليم خلال هذه السنوات لاسباب تعود الى حرب داعش و جائحة كورونا . كما هو في عمود السادس من الجدول رقم (١) و نلاحظ فرقا بين الموازنة التخمينية و النفقات الفعلية ويتوضح ذلك في العمود السابع من الجدول بين السالب و الموجب و هذا يدل على عدم الاستقرار المالي، الامر الذي يشكل احد العوائق امام كفاءة أداء المديرية .

جدول (٢)

الايرادات المستحصلة والديون للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك للمدة (٢٠١٣-٢٠٢١) بالدينار

| السنوات (١) | عدد المشتركين (٢) | قيمة المبيعات (٣) | المبالغ المستحصلة (٤) | الديون (٥) | نسبة المبالغ المستحصلة من قيمة المبيعات ٪ (٦) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٢٤٦١٩٣ | 116910436637 | ٦٦٦٢١٧٨١٧٥٠ | ٤٧١٥٣٣٢٨٨٩٨ | ٥٩,٩٩ |
| ٢٠١٤ | ٢٧٢٠٨٢ | 141671106722 | ٧٤٠٠٥٩٧٥٤٧٥ | ٥٩٩٩٧٨٧٦٣٧٣ | ٥٢,٢٤ |
| ٢٠١٥ | ٢٩٤٠٧٢ | 151846616093 | ٧٢٠٦٠٥٩٩٩٥٠ | ٧٣٦٤٥٧٤٩١١٩ | ٤٧,٤٦ |
| ٢٠١٦ | ٣١١٢٧١ | 154790208233 | ٥٠٦٤٣٢٥٣٣٠٠ | ٩٨٣٠٤٩٧٤٢٠٢ | ٣٢,٧٢ |
| ٢٠١٧ | ٣٢٦٠٤١ | 184866630462 | ٥٢٦٦٦٣٢٥٣١٠ | 132200305152 | ٢٨,٤٩ |
| ٢٠١٨ | ٣٣٨٦٢١ | 248265581335 | ٥٣٧٢١٥٣٧٧٠٤ | 167681541155 | ٢١,٦٤ |
| ٢٠١٩ | ٣٦٢٥٧٢ | 276421541702 | ٧٦٩٥٩٧١٧١١٥ | 199462123912 | ٧٢,٨٤ |
| ٢٠٢٠ | ٣٦٦٣٧٨ | 305282302634 | ٥٧٢٢١٤٠٧٨٣٠ | 248060894804 | ١٨,٧٤ |
| ٢٠٢١ | ٣٨٥٥٠٠ | 377522457907 | ٧٨٠٧٥٤٩٥٥٤٣ | 299450259055 | ٢٠,٦٨ |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك

الجدول رقم (٢) يشكل ايرادات المديرية خلال مدة الدراسة و هي ايرادات مبيعات الوحدات الكهربائية الى المشتركين كما هو في عمود الثاني . و نلاحظ من الجدول ان المبالغ المستحصلة لا تشكل نسبة كبيرة من قيمة المبيعات و هناك نسب عالية للديون على المشتركين و هذا يدل على ضعف الاستحصال من قبل المديرية العامة و هو الامر الذي يؤثر في الاداء المالي لجباية المستحقات . و نلاحظ كما في عمود السادس ان نسبة المبالغ المستحصلة من قيمة المبيعات قد انخفضت من ٦٠٪ في سنة (٢٠١٣) بداية مدة الدراسة لتنخفض الى ٢٠٪ في عام (٢٠٢١) و هذا يعني ان اداء جباية اموال الدولة في مديرية العامة في محافظة دهوك قد انخفضت بنسبة ٤٠٪ مع مراعات سنة (٢٠١٩ ) حيث بلغت اكبر نسبة ٧٢٪.

جدول(٣)

تكاليف الطاقة الكهربائية للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك للمدة (٢٠١٣-٢٠٢١) بالدينار

| السنوات | عدد الوحدات المستهلكة | تكلفة الوحدة | مجموع تكاليف الشراء من الشركات |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٢٧٢٩٢٣٥٠٠٠ | ٤٨ | ١٣١٠٠٣٢٨٠٠٠٠ |
| ٢٠١٤ | 2984131979 | ٤٨ | 143238334992 |
| ٢٠١٥ | 3067103379 | ٤٨ | 147220962192 |
| ٢٠١٦ | 2808549017 | ٤٨ | 134810352816 |
| ٢٠١٧ | 2604916812 | ٤٨ | 125036006976 |
| ٢٠١٨ | 2665606452 | ٤٨ | 127949109696 |
| ٢٠١٩ | ٢١٣٩٤٧٥٣٥٠ | ٤٨ | ١٠٢٦٩٤٨١٦٨٠٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٢٠ | 3133049722 | ٤٨ | 150386386656 |
| ٢٠٢١ | 3443357384 | ٤٨ | 165281154432 |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك

الجدول رقم (٣) يمثل عدد الوحدات المستهلكة من قبل المشتركين وبالتالي عدد الوحدات الموزعة من قبل المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك و التي تشترى من القطاع الخاص او تولد من قبل المشاريع الخاصة لوزارة الكهرباء و بمعدل التكلفة ٤٨ دينار . و نلاحظ ان مجاميع تكاليف شراء الطاقة قد ارتفعت من ١٣١ مليار دينار في السنة الاساس الى ١٦٥ مليار في نهاية المدة و هو امر طبيعي نظرا لزيادة الطلب على الطاقة الكهربائية و زيادة عدد المشتركين كما موضح في عمود الثاني من جدول (٢). و عند مقارنة العمود الاول (عدد المشتركين ) من جدول الثاني مع العمود الرابع (مجموع تكاليف الشراء) في جدول رقم (٣) نلاحظ ان نسبة زيادة عدد المشتركين (٣٧٪) اكبر من نسبة زيادة تكاليف الشراء (٢١٪) و هذا يعني بوجود عجز في توفير الطاقة الكهربائية للمشتركين .

جدول (٤)

تقدير معيار( العائد/ الكلفة) للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك (٢٠١٣-٢٠٢١) بالدينار

| السنوات (١) | مجموع الايرادات (المبالغ المستحصلة) (٢) | مجموع التكاليف (٣) | العائد / الكلفة( المتغيرة) (٤) |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٦٦٦٢١٧٨١٧٥٠ | ١٦٠٩٣٣٢٦٩٧٨٨ | ٠,٤١٣ |
| ٢٠١٤ | ٧٤٠٠٥٩٧٥٤٧٥ | ١٧١٨٢٩٥٩٧٣٣١ | 0.430 |
| ٢٠١٥ | ٧٢٠٦٠٥٩٩٩٥٠ | ١٧٨٤٤٨١١٤٥٧٠ | 0.403 |
| ٢٠١٦ | ٥٠٦٤٣٢٥٣٣٠٠ | ١٦٠٠٧٣٤١٢٣٠٤ | 0.316 |
| ٢٠١٧ | ٥٢٦٦٦٣٢٥٣١٠ | ١٥٣٠٣٣٨٢٠٩٣٩ | 0.344 |
| ٢٠١٨ | ٥٣٧٢١٥٣٧٧٠٤ | ١٥٣٦٢٣٦٤٦٠٩٦ | 0.346 |
| ٢٠١٩ | ٧٦٩٥٩٧١٧١١٥ | ١٢٩٧٤٠٦٢٩٥٠٠ | ٠,٥٩٣ |
| ٢٠٢٠ | ٥٧٢٢١٤٠٧٨٣٠ | ١٧٨٩١٣٩٥٩٩٠٦ | 0.319 |
| ٢٠٢١ | ٧٨٠٧٥٤٩٥٥٤٣ | ١٩٥٢٣٣٤١٧١٢٣ | 0.399 |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك

الجدول رقم (٤) يوضح معيار (العائد/الكلفة) التشغيلية و قد اعتمد هذا المعيار على الايرادات (المبالغ المستحصلة) مع استبعاد الديون، اما التكاليف كما في العمود الثالث من الجدول فيتمثل بمجموع النفقات الفعلية العمود الخامس من الجدول رقم (١) و تكاليف الشراء ( العمود الرابع من جدول الثالث) و تم استبعاد التكاليف الاستثمارية للقطاع نظرا لصعوبة الحصول على البيانات كونها تطورت تاريخيا لاكثر من (٨٠) سنة . و نلاحظ من المعيار العائد/الكلفة في جميع سنوات الدراسة ان قيمة المعيار لا تصل الى (١) الصحيح، و هذا يعنى انه و حسب هذا المعيار المشروع غير مجدٍ اقتصاديا و غير كفوء في الاداء ، و لكن هذا من وجهة التحليل المالي فقط .

جدول (٥)

تقدير معيار( القيمة الاضافية الصافية) للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك للمدة (٢٠١٣-٢٠٢١) بالدينار

| السنوات | القيمة المضافة | القيمة المضافة الصافية |
|---|---|---|
| ٢٠١٣ | -٩٤٣١١٤٨٨٠٣٨ | -٩٤٣١١٤٨٨٠٢٨٠ |
| ٢٠١٤ | -٩٧٨٣٢٦٢١٨٥٦ | -٩٧٨٣٢٦٢١٨٦٦٠ |
| ٢٠١٥ | -١٠٦٣٨٧٥١٤٦٢٠ | -١٠٦٣٨٧٥١٤٦٢ |
| ٢٠١٦ | -١٠٩٤٣٠١٥٩٠٠٤ | -١٠٩٤٣٠١٥٩٠١٤٠ |
| ٢٠١٧ | -١٠٠٣٦٧٤٩٥٦٢٩ | -١٠٠٣٦٧٤٩٥٦٣٩٠ |
| ٢٠١٨ | -٩٩٩٠٢١٠٨٣٩٢ | -٩٩٩٠٢١٠٨٤٠٢٠ |
| ٢٠١٩ | -٥٢٧٨٠٩١٢٣٨٥ | -٥٢٧٨٠٩١٢٣٩٥٠ |
| ٢٠٢٠ | -١٢١٦٩٢٥٥٢٠٧٦ | -١٢١٦٩٢٥٥٢٠٦٦٠ |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك

في جدول رقم (٥) تم احتساب القيمة المضافة الصافية من وجهة نظر المجتمع و لكن بتحليل مالي اي احتساب قيمة الفرص البديلة و التي تقدر ب (١٠٪)، وحسب هذا المعيار نلاحظ ان القيمة المضافة والقيمة المضافة الصافية هي سالبة خلال فترة الدراسة من منظور مالي مما يؤشر الى نفس نتائج المعيار السابق بضعف الاداء الاقتصادي.

و يعد هذا المعيار من المعايير الاساسية المعتمدة في التقييم الاقتصادي للمشروعات ، و ان القيمة المضافة الصافية تعبر عن مجموع المنافع التي يحصل عليها الحكومة من نشاط المشروع بعد طرح كافة التكاليف(المتغيرة ) بالاضافة الى الاندثارات .(كداوي،٢٠٠٧،١٤٥) وتحتسب كما يلي:

AVn = Fin - Fout

AVn= القيمة المضافة في السنة و Fin = مجموع التدفقات الداخلة الى المشروع (الايرادات)

Fout = مجموع تالدفقات الخارجة من المشروع (التكاليف المتغيرة )

معيار القيمة المضافة الصافية :

NVAn = AVn - Dn

NVAn = القيمة المضافة الصافية في السنة و Dn = الاندثار

جدول ( ٦)

تقدير معيار( انتاجية العمل) للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك للمدة (٢٠١٣-٢٠٢١) بالدينار

| السنوات | مجوع الايرادات | عدد العاملين | انتاجية العمل |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٦٦٦٢١٧٨١٧٥٠ | 2431* | ٢٧٤٠٥٠٩٣,٢٧ |
| ٢٠١٤ | ٧٤٠٠٥٩٧٥٤٧٥ | ٢٤٦٠ | ٣٠٠٨٣٧٢٩,٨٦ |
| ٢٠١٥ | ٧٢٠٦٠٥٩٩٩٥٠ | ٢٤٣١ | ٢٩٦٤٢٣٦٩,٣٧ |
| ٢٠١٦ | ٥٠٦٤٣٢٥٣٣٠٠ | ٢٣٧٠ | ٢١٣٦٨٤٦١,٣٠ |
| ٢٠١٧ | ٥٢٦٦٦٣٢٥٣١٠ | ٢٦٩٣ | ١٩٥٥٦٧٤٩,٠٩ |
| ٢٠١٨ | ٥٣٧٢١٥٣٧٧٠٤ | ٢٦٧٢ | ٢٠١٠٥٣٦٥,٩٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٩ | ٧٦٩٥٩٧١٧١١٥ | ٢٦٤٠ | ٢٩١٥١٤٠٧,٩٩ |
| ٢٠٢٠ | ٥٧٢٢١٤٠٧٨٣٠ | ٢٥٩٧ | ٢٢٠٣٣٦٥٧,٢٣ |
| ٢٠٢١ | ٧٨٠٧٥٤٩٥٥٤٣ | ٢٥٤٩ | ٣٠٦٢٩٨٥٣,٠٩ |
| معدل انتاجية العمل خلال فترة البحث | | | ٢٥٠٠٠٠٠٠ |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك

*تم تقدير عدد العاملين في هذه السنة من قبل الباحثين بالاعتماد على الزيادات السنوية للسنوات اللاحقة .

من الجدول (٦) نلاحظ ان معدل انتاجية العمل بحوالي ٢٥ مليون دينار في السنة، وهو مرتفع نسبيا و يعود السبب في ذلك الى ان المشروع يعتمد على الاساليب التكنولوجية (محطات كهربائية ) و شبكات التوزيع. حيث يمثل هذا المعيار متوسط انتاجية العمل في المنشأة خلال سنة معينة ويحتسب بقسمة الايرادات / عدد العاملين في المشروع.

جدول (٧)

الايرادات المتوقعة للمديرية العامة للكهرباء في محافظة دهوك بالدينار

للمدة (٢٠١٣ -٢٠٢١) في حال تطبيق نظام (Pre-Paid)

| السنوات | عدد الوحدات المستهلكة | تكلفة الشراء | السعر التوازني | العائد عند السعر التوازني |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٢٧٢٩٢٣٥٠٠٠ | ٤٨ | ٥٩,١٦ | ١٦٠٩٣٣٢٦٩٧٨٨ |
| ٢٠١٤ | 2984131979 | ٤٨ | ٥٩,٢٥ | ١٧١٨٢٩٥٩٧٣٣١ |
| ٢٠١٥ | 3067103379 | ٤٨ | ٥٩,٤٨ | ١٧٨٤٤٨١١٤٥٧٠ |
| ٢٠١٦ | 2808549017 | ٤٨ | ٥٧,٠٤ | ١٦٠٠٧٣٤١٢٣٠٤ |
| ٢٠١٧ | 2604916812 | ٤٨ | ٥٨,٧٤ | ١٥٣٠٣٣٨٢٠٩٣٩ |
| ٢٠١٨ | 2665606452 | ٤٨ | ٥٧,٦٣ | ١٥٣٦٢٣٦٤٦٠٩٦ |
| ٢٠١٩ | ٢١٣٩٤٧٥٣٥٠ | ٤٨ | ٦٠,٦٤ | ١٢٩٧٤٠٦٢٩٥٠٠ |
| ٢٠٢٠ | 3133049722 | ٤٨ | ٥٧,١٠ | ١٧٨٩١٣٩٥٩٩٠٦ |
| ٢٠٢١ | 3443357384 | ٤٨ | ٥٦,٦٩ | ١٩٥٢٣٣٤١٧١٢٣ |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (٣) و(٤).

حيث السعر التوازني : هو السعر الذى يكون الايرادات = التكاليف (التشغيلية ) و يكون عنده المشروع متعادل دون خسارة او ربح (نجا و عابد ،٢٠١٥،١٢١).

ونلاحظ من الجدول (٧) عند تطبيق نظام الدفع المقدم، يمكن للمديرية او وزارة الكهرباء في حكومة اقليم كوردستان تحقيق جملة من الاهداف ومنها:

تحقيق الجباية الكاملة لاجور الكهرباء والتالي قيمة المبيعات يتساوى مع قيمة المبالغ المستحصلة و التخلص من مشكلة الديون والديون المتراكمة.

تحديد السعر لوحدة الكهرباء الموزعة بما يتلاهم مع سياسة الدعم لهذا القطاع، وفي المرحلة الاولى يمكن للوزارة او المديرية العامة تقليل الفارق بين التكليف والايرادات، وفي المرحلة الثانية الوصول الى نقطة التوازن عند السعر التوازني بحيث لا يكون تقديم الخدمات الكهرباء للمشتركين عبئا على الحكومة.

تقنين استهلاك الطاقة الكهربائية من قبل المستهلكين والمشاريع حسب الحاجة وتقليل الهدر وبالتالي تحقيق

الفائض في الطاقة.

سهولة تحديد الاسعار للطاقة الكهربائية بما يتلاهم مع طبيعة الاستهلاك والتفرقة بين الاستهلاك العائلي والمشاريع الاستثمارية والمؤسسات الحكومية.

تحقيق كفاءة الاداء في تقديم خدمة الكهرباء الى المستهلكين من العوائل والمشاريع الانتاجية والتجارية .... الخ.

## الاستنتاجات:

## نستنتج مما سبق ما يلي:-

الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص كمكون اساسي للاصلاح الاقتصادي يمكن الدولة او الحكومة من تقديم الخدمات العامة باداء افضل.

حسب تجارب الدول، ان الخصخصة هي عملية صعبة ومعقدة تحتاج الى مدة زمنية ومراحل متعددة ، وتحتاج الى حكومة تؤمن بهذ المبدأ وتعمل على تهيئة البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحتاج مشاركة المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي... الخ.

برامج الاصلاح الاقتصادي عبر مشاركة القطاع الخاص في حكومة اقليم كوردستان - العراق يحتاج الى متطلبات اخرى منها قانونية ومؤسساتية وادارية ومالية الامر الذي يعيق تحقيق نتائج ملموسة في الامد القصير.

حسب المعايير المستخدمة في الدراسة لتقييم كفاءة اداء، وحسب النتائج التي توصلت اليها الدراسة فان تقديم خدمة الكهرباء من قبل القطاع العام تعاني العجز في توفير الخدمة من حيث النوع والكم، ومن حيث الادارة وجباية المبالغ من المستهلكين.

تطبيق نظام الدفع المقدم، بمشاركة القطاع الخاص يحقق اهداف اساسية ونتائج مقبولة ومنها (الجباية الكاملة، تسهيل سياسة الدعم الحكومي، تقنين الاستهلاك، تحفيز الاستثمار وبالتالي تحيق كفاءة في الاداء).

المقترحات:

لأجل الوصول الى أهداف البحث نقترح ما يلي:-

العمل على تبني وتوسيع عملية الخصخصة في تقديم خدمات المشاريع العامة وتهيئة البيئة المناسبة لهذه العملية بالاستفادة من تجارب البلدان الاخرى الرائدة في هذا المجال والاستفادة من خبرات ومبادئ صندوق النقد والبنك الدوليين.

حث الجهات التشريعية بالعمل على اصدار القوانين والتشريعات الضرورية لتهيئة الارضية المناسبة وخلق بيئة ملائمة لعملية التحول و مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة بما يتلائم مع مصلحة القطاع الخاص ويضمن تقديم افضل الخدمات للمواطنين والمشاريع الانتاجية.

خلق بيئة اجتماعية عبر المؤسسات الثقافية والتعليمية والاعلامية لتقبل تحويل تقديم الخدمات العامة الى القطاع الخاص وتخفيض الدعم الحكومي لهذه الخدمات، وذلك خدمة لمصلحة المجتمع و وزيادة كفاءة الجهاز الحكومي و دعم القطاع الخاص.

توسيع برامج الدفع المقدم ليشمل كل قطاع الكهرباء وتعميمه على القطاعات الاخرى (خدمات المياه، البلديات، الصحة..... الخ.

Absract :

Privatization is one of the methods that are used to reduce the role of the public sector in economic activity, by taking a set of measures, whether these measures are related to reducing the volume of government spending and then reducing the deficit in the public budget or in the balance of payments. Privatization is in the provision of public services. One of the recent and highly controversial topics. The successful experiences in privatizing public services in developed countries and the weak performance of the government sector in providing such services in developing countries justify the importance of the topic and the need for privatization in these sectors. The Kurdistan Regional Government would not have adopted the transformation process within programs It is called (p.p.p.) Partnership Programs between the public and private sectors, under the recommendations of the programs of the International Monetary Fund and the World Bank, and this study attempts to focus on the direction of the Kurdistan Regional Government to privatize many of its public projects, especially those related to the electricity sector, by evaluating the performance efficiency of the General Directorate of Electricity in Dohuk Governorate In the past years, with reference to the programs of private sector participation in this sector when applied in the event of the application of the (Pre-Paid) system. The study aims to assess the performance efficiency in the General Directorate of Electricity in the governorate of Dohuk, where the study dealt with the performance of the electricity sector in the governorate as a time series from the year (20132021-) and the use of multiple criteria to evaluate performance. The study reached a number of results that confirm the validity of the hypothesis of the study that the private sector should participate in the provision of public services, and in light of it, proposals were presented that support the directions of the Kurdistan Regional Government in the privatization process and the participation of the private sector.

**Keywords: privatization, the (p.p.p.) program, the electrical sector, performance evaluation**

## المصادر:

نوري، نور صباح .(بدون سنة).“ امكانية خصخصة القطاع الكهرباء في تفعيل سوق العراق للاوراق المالية، جامعة النهرين ، كلية الاقتصاديات الاعمال ، العراق.

السالم، احمد نوري سالم .(بدون سنة).“ خصخصة قطاع الكهرباء دراسة حالة محافظة البصرة»، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق.

الدوري، عمر علي و الشمري، احمد ضرار اسماعيل.(٢٠٠٧).“ بدائل التحول من الملكية العامة الى الملكية

الخاصة»، مجلة المنصور ،العدد ١٠.
علی الله، عبدالجاسم عباس.(بدون سنة)" الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق»، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة القادسية.
البقية، محمد بن ناصر و الشريف، منيرة بنت حماد.(٢٠٢١)"الخصخصة و دورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس"، مجلة الفنون و الادب و العلوم الانسانيات و الاجتماع، العدد٧٤.
الكناني، كامل كاظم بشير.(٢٠٠٧)." الخصخصة المفهوم وإمكانيات التطبيق في العراق في التحليل الاستراتيجي للإصلاح الاقتصادي»، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد.
الجبوري، فوزي حسين سلمان.(٢٠٢١)."عوامل نجاح الخصخصة و معوقاتها"، رسالة ماجستر، مجلة كلية قانون للعلوم القانونية و السياسية،المجلد١٠، العدد٣٧.
عميرة، محمد سعيد.(٢٠٠٢)." اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة و التطلعات المستقبلية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية.
الاستثمار الخاص للبنى التحتية في اقليم كردستان،٢٠٢١.
صابر، سلوى فؤاد.(٢٠١١)." تأثير برنامج الخصخصة على اقتصاديات الدول العربية"مجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،كلية التجارة، جامعة الازهر، العدد٣.
المياحي،عمار فوزي كاظم و الشيخلي، رائد فاضل جميل.(٢٠١٨)."الشراكات بين قطاع الخاص و القطاع العام /نظرة مالية و تشريعية ".كلية الاسراء الجامعة،مجلة كلية الاسراء ،المجلد الاول ، العدد (١)

الكتب :
عبدالسلام، فادية.(٢٠٢٠)."الشراكة بين القطاعين العام و الخاص –التحديات و الافاق المستقبلية / سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، معهد التخطيط القومي ،القاهرة ،الطبعة الاولى .
نجا ، علي عبدالوهاب و عايد،عفاف عبدالعزيز (٢٠١٥)."اقتصاد الجزئي" دار التعليم الجامعي ، اسكندرية.
كداوي .طلال محمود.(٢٠٠٧)."تقييم القرارات الاستثمارية"، دار اليزوري، جامعة موصل .
*الانكليزية :
privatization in Russia: some lesson from Eastern Europe",AEA pepars and",(١٩٩٢),١Sachs, Jeffery-
.proceedings